إطار مقترح لتطوير التشريعات المتعلقة بالجريمة المنظمة والمخدرات وانعكاسات ذلك على المجتمع المصري

[٢٨]

السيد عيد نايل[١]– وائل فوزي عبد الباسط[٢]– منتصر عدلي عبد العزيز
١) كلية الحقوق، جامعة عين شمس ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

إن الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع للمواد المخدرة أصبحت تشكل تهديداً مباشراً لنظام الدولة فهي تضعف وتهدم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ولقد ساهمت التغيرات السياسية والاقتصادية إلى زيادة حجم هذه التنظيمات الإجرامية عبر الدول ولا سيما في ظل العولمة الاقتصادية والثورة الكبيرة في الاتصالات والمواصلات التي انعكست بدورها على الأنشطة في ممارسة الجريمة المنظمة، ولذا أطلق عليها مصطلح الجريمة المنظمة العابرة للحدود وأدى ذلك إلى ظهور منظمات إجرامية خطيرة على المستوى الدولي، والتي تعتمد على نظام واستراتيجية التحالفات بهدف فرض هيمنتها على الدول مما جعلها من أكبر التحديات التي تواجه الدول سواء كانت متقدمة أو نامية.

تهدف الدراسه الى تطوير التشريعات المتعلقه بالجريمه المنظمه والمخدرات للحد من انعكاساتها على المجتمع المصرى، وذالك من خلال الكشف عن طبيعه مشكله المخدرات، وتحديد مفهوم التشريعات والجريمه المنظمه، وتحديد أوجه القصور للتوصل الى أهم التعديلات التى يمكن إضافتها، ووضع رؤيه علميه حول أهم قواعد التطوير للحد من انتشار المخدرات، والانعكاسات المترتبه عليها.

لقد ركزت الدراسة على المعنيين بمكافحة المخدرات، حيث تتكون عينه الدراسة من (٣٠٠) ثلاثمائة مفردة مقسمة كالآتي: (١٠٠) مائة مفرده من أعضاء الهيئة القضائية النيابة العامة، و(١٠٠) مائة مفرده من ضباط الشرطة المعنيين بإنفاذ القانون ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات، و(١٠٠) مائة مفرده من موظفي الجمارك والمناطق الحدودية بالموانى والمطارات. وتنتمي الدراسة إلى المنهج الوصفي الذي يعد من أنسب المناهج العلمية لطبيعة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة للمعنيين بتطبيق وإنفاذ القانون من خلال الاستبيان والمقابلات المقننه، وذلك بهدف الوصول إلى بيانات يمكن تحليلها وتأويلها وتعميمها للإجابه على تساؤلات الدراسه وتحقيق أهدافها بهدف التطبيق العلمي.

المقدمة

إن تفاقم ظاهرة انتشار الاتجار غير المشروع بالمخدرات في المجتمع المصري ترجع لارتباطها بالجريمة المنظمة، وسهولة وسرعة الاتصال في ظل العولمة في جميع المجالات وزيادة درجات العنف وانتشار الفساد والرشوة والرغبة في الثراء غير المشروع. وأدى التطور التقني والتكنولوجي في مختلف المجالات والنمو الواضح في التجارة والاقتصاد الدولي إلى التوسع في مناطق التبادل الحر للتجارة العالمية وفتح أسواق جديدة، فانطلقت الجريمه من الإقليمية إلى الدولية مما نتج عنها آثار سلبية على الدول لاسيما النامية المعرضة للخطر والاعتداء على أمنها واستقرارها ومصالحها.

حيث أن الجريمة المنظمة ترتبط بممارسة أنشطة اقتصادية وتجارية، قد يعرض الاقتصاد للمخاطر نتيجة للممارسات غير القانونية والأنشطة غير المشروعة من الإتجار بالمخدرات.

يؤكد الواقع الحالي زيادة حجم الجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع، وهذا ما أكدته مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة وآثارها بالغه الخطورة على المجتمعات النامية، واتفقت الدراسة مع دراسات كلا من:

- اكساكال بربارز ٢٠٠٢م "الجريمه المنظمه عبر الوطنيه وتجاره المخدرات".
- والاجتماع رفيع المستوى والدورة رقم (٥٧) للجنة المخدرات عام ٢٠١٤م بفيينا.
- دراسه سيد محمدين ٢٠٠٣م بعنوان "منهج مقترح لمواجهه الاسباب الاقتصاديه والاجتماعيه لمشكله المخدرات".

مشكلة الدراسة

ما زالت تجارة المخدرات غير المشروعة تمثل تحدياً خطيراً في معظم بلدان العالم ولا تستطيع أي دولة مواجهتها بمفردها، فكافة المجتمعات مستهدفه، وساهم في ذلك عوامل داخلية وخارجية مرتبطة بالعولمة والنظام الاقتصادي الجديد، وذلك لأن جلب وتهريب المخدرات يأتي من العديد من دول العالم، وتسيطر عليه جماعات إجرامية منظمة، مما أدى إلى انتشار المخدرات في المجتمع بهذه الصورة، ويؤكد أن هناك مشكلة تهدد المجتمع بل العالم كله، ومما

زاد المشكلة تعقيداً اتخاذ الاتجار غير المشروع بالمخدرات أحد أشكال الجريمة المنظمة، وذلك نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الدول، ولا سيما الدول النامية وهذه الظروف أدت إلى عدم قدرة الدول إلى مسايرة هذا التطور في الجريمة المنظمة، والأسلوب الممنهج الحديث والمتطور، الذي تتبعه المنظمات الإجرامية في تحقيق أهدافها، كما أن التطور التقني والتكنولوجي ساهم في انتشار أنواع من المخدرات حديثة بأشكال وألوان جديدة غير المعتاد والمتعارف عليها وظهور أنواع جديدة من المخدرات تحتل مرتبه أعلى في دول عن دول أخرى وذلك لاختلاف العادات والتقاليد المجتمعية في دولة عن أخراها، مما يؤكد أن مشكلة المخدرات في الوقت الراهن أخذت شكلاً خطيراً يهدد أمن واستقرار المجتمع، وتشير هذه الدراسات إلى ذلك.

- دراسة سمير عبد الغنى، "مبادئ مكافحه المخدرات فى المكافحه واستراتيجيه المواجهة"، ٢٠٠٩م.
- مؤتمر مكافحه المخدرات تحدى أمني ومجتمعي، ٢٠١٣ م.
- دراسة اليزا نويل، ٢٠١٣م بعنوان: "الحرب الروسية لمكافحة الإتجار في المخدرات التحديات في تطوير القانون وقدرات الإنفاذ".

تساؤلات الدراسة

من سرد مشكله المخدرات وارتباطها بالجريمة المنظمة، لأنها أحد أشكالها الهامة، كان علينا أن نصيغ إشكاليه الدراسة في شكل تساؤلات لتشخيص المشكلة، حتى يمكننا وضع الحلول المناسبة للحد من انتشارها والتصدي لها.

التساؤل الرئيسي هو: "هل تتيح التشريعات الحالية إمكانية مواجهة الجريمة المنظمة والمخدرات وما إمكانية تطوير تلك التشريعات لتتمكن من أداء دورها وما الانعكاسات المترتبة عليها في المجتمع المصري؟"

ويتفرع من التساؤل الرئيسي عده تساؤلات هي:

١. ما طبيعة مشكلة المخدرات ومدى ارتباطها بالجريمة المنظمة؟

٢. ما مفهوم التشريعات والجريمة المنظمة والمخدرات؟

٣. ما أوجه القصور في التشريعات الحالية؟
٤. ما أهم التعديلات التي يمكن إضافتها لتطوير التشريعات الحالية ومدى ملاءمتها لتطوير الجريمة المنظمة والمخدرات؟
٥. ما الرؤية العلمية لتحديد أهم قواعد تطوير التشريعات المتعلقة بالجريمة المنظمة والمخدرات والانعكاسات المترتبة على انتشارها في المجتمع المصري وكيفية مواجهتها؟

أهمية الدراسة

تتبلور أهمية الدراسة في تحديد مدى ارتباط الجريمة المنظمة بالمخدرات، والتعرف على طبيعة المشكلة، وتناول الوضع الحالي للتشريعات الدولية والوطنية المتعلقة بالجريمة المنظمة والمخدرات والانعكاسات المترتبة عليها في المجتمع المصري، وكذا دراسة أهمية الاقتراح لتطور التشريعات الحالية لملاحقة التطور في أداء الجماعات القائمة على الجريمة المنظمة وخاصة المرتبطة بالمخدرات، وسد الثغرات أمام هذه الجماعات لعدم استغلالها في تحقيق أهدافها، وأهمية تدريب القائمين على مكافحة المخدرات على كيفية تطبيق القانون وإنفاذه للحد من هذه الظاهرة وانعكاسها على المجتمع المصري.

حتى تتمكن الجهات العامله بالدوله فى مجال مكافحه المخدرات (الاداره العامه لمكافحه المخدرات – الهيئه القضائيه والنيابه العامه – مصلحه الجمارك – مكاتب المخدرات بمدريات الامن – قوات حرس الحدود) الاستفاده من تطوير التشريعات المتعلقه بالجريمه المنظمه والمخدرات لاداء دورها على الوجه الأمثل وتحقيق الردع للقائمين على الجريمه المنظمه والاتجار غير المشروع بالمخدرات، للحد من انتشار المخدرات وانعكاساتها السلبيه على المجتمع المصرى.

أهداف الدراسة

تتبلور أهداف الدراسة فيما يلي:-
١. الكشف عن طبيعة مشكلة المخدرات ومدى ارتباطها بالجريمة المنظمة.

٢. تحديد مفهوم التشريعات والجريمة المنظمة والمخدرات.
٣. تحديد أوجه القصور في التشريعات الحالية.
٤. التوصل إلى أهم التعديلات التي يمكن إضافتها لتطوير التشريعات الحالية ومدى ملاءمتها للجريمة المنظمة والمخدرات.
٥. وضع رؤية علمية حول أهم قواعد تطوير التشريعات المتعلقة بالجريمة المنظمة والمخدرات والانعكاسات المترتبة على انتشارها في المجتمع المصري وكيفيه مواجهتها.

مفاهيم الدراسة

مفهوم الجريمة المنظمة: عرفتها اتفاقية الأمم المتحدة (باليرمو ٢٠٠٠ م) بأنها: "تركز في عناصرها الأساسية على قيام جماعات إجرامية منظمة لارتكاب جريمة خطيرة من خلال عمل متضافر، ولها تشعبات في أكثر من بلد بواسطة الترهيب والعنف أو الإفساد وغيرها من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو مادية أو أي هدف غير مشروع".

مفهوم المخدرات: تعريف المخدرات في الاتفاقية الدولية لمكافحة المخدرات عام ١٩٨٨م بأنه: "أي مادة طبيعية كانت أو صناعية من المواد المدرجة في الجدول الأول والثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١م والمعدلة بالبرتوكول عام ١٩٧٢ م". (سمير عبد الغنى، ٢٠٠٩م).

مفهوم القانون الدولي العام: عرفه صلاح الدين عامر سنه ١٩٩٥م بأنه: "مجموعة القواعد القانونية التي تحكم وتنظم المجتمع الدولي، وما يقوم في إطاره من علاقات بين أشخاصه القانونية".

مفهوم القانون الوطني: عرفه سمير عبد الغني ٢٠٠٩م بأنه: "ينصرف إلى تنظيم المجتمع الوطني الداخلي ووضع القواعد الخاصة التي تحكم العلاقات التي تنشأ في إطاره ويطبق في إقليم الدولة التي وضعته".

مفهوم الاتفاقية الدولية: عرفتها محكمة النقض المصرية بأنها: "كل أشكال الاتفاق الدولي فيما بين دولتين أو أكثر إذ كان هذا الاتفاق في وثيقة واحدة أو أكثر وأياً كان نطاق المسائل التي ينظرها أو موضوعها ومن ثم يندرج تحتها ما يتصل بموضوعها من صور هذا الاتفاق سواء كان عهداً أو إعلاناً أو بروتوكولاً بين دولتين". (حسين المحمدى، ٢٠٠٥م).

مفهوم المجتمع: "تمثل بنيته الأساسية اقتصادية أو اجتماعية أو صناعية تكونه مجموعة من الإفراد وقد يكون أعضاء المجتمع من مجموعات عرقية مختلفة". (مصطفى سويف، ٢٠٠٥م).

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الجريمة المنظمة والمخدرات وإنفاذ القانون نتناول منها:

١. **دراسة اكساكال بربارير ٢٠٠٢م بعنوان: "الجريمة المنظمة غير الوطنية وتجارة المخدرات"** تناولت الدراسة تحليل أنشطة الجريمة المنظمة للجماعات المتورطة في تجارة المخدرات ودراسة الجهود الوطنية والدولية للسيطرة على هذه الجماعات، واستهدفت الدراسة ماهية الجريمة المنظمة غير الوطنية والجماعات العاملة في مجال الأعمال الدولية للمخدرات، وطبيعة المشكلة من حيث صلتها بالجريمة المنظمة الدولية، وأظهرت الدراسة إلى ضرورة وجود جهود دولية لإنفاذ القانون التعاوني للتعامل مع الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات ووجود شبكة لإنفاذ القانون الدولي لمواجهة التحديات من تهريب المخدرات، وأن الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة ليست ناجحة إلى حد ما.

٢. **دراسة براين فاليري ٢٠٠٥م بعنوان: "العوامل الاجتماعية والاقتصادية ونتائج محكمة المخدرات على مستوى الفرد والمجتمع تحليل وآثار ٢٠٠٣م"**

أظهرت الدراسة العوامل التي تؤثر على الفرد والمجتمع المحلي، وتأثيرها على قدرة محاكم المخدرات لتعزيز الانتعاش وتقليل العودة للمخدرات.

اعتمدت الدراسة وركزت علي التحليل متعدد المستويات، لبيان العلاقة بين نتائج البرنامج التي وضعته محكمة المخدرات والعودة للمخدرات، والتنبؤ بالغوص في المجتمع والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، كما ركزت الدراسة على الصراع الاجتماعي والتفكك الاجتماعي والسيطرة الاجتماعية على حساب العلاقة المحدودة. وأظهرت الدراسة أيضاً أنه بالرغم من التعليم والدخل فقد حدثت انتكاسة بالبرنامج وأن الدخل والتعليم مرتبطان بقوة الانتكاسة في محكمة المخدرات، في مستوى ونموذج واحد، وإدراج التباين علي مستوى المحافظة في التحليلات، وأن النتائج تتفاوت حسب نوع وطريقة التقدير ومدى استقرار المجتمع.

٣. الاجتماع رفيع المستوى والدورة رقم (٥٧) للجنة المخدرات عام ٢٠١٤م

بفيينا: حيث هدف الاجتماع إلى اعتماد مشروع البيان الوزاري المشترك، المنبثق عن استعراض لجنة المخدرات عام ٢٠١٤م، لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

استهدف المؤتمر الوزاري تشجيع التعاون القضائي الدولي، وأسفر الاجتماع عن حث الدول على إنشاء أطر تشريعية جديدة أو تعزيز الأطر القائمة، وكذا تشجيع الدول الأعضاء على استخدام أساليب إنفاذ القانون مثل التسليم المراقب والمراقبة الإلكترونية المشروعة والعمليات المستمرة، بما يتوافق مع التشريعات الوطنية والقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان من أجل مثول المتاجرين بالمخدرات أمام العدالة، وتعطيل أنشطة التنظيمات الإجرامية الكبرى وتفكيكها.

٤. دراسة سيد أحمد محمدين ٢٠٠٣م بعنوان: " منهج مقترح لمواجهة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطي المخدرات" تناولت الدراسة الملامح العامة لمشكلة المخدرات محلياً وعالمياً، والآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشكلة واستراتيجية المكافحة، والتصور المستقبلي المقترح لمكافحة مشكلة انتشار المخدرات. أظهرت نتائج الدراسة وجود ثغرات قانونية، لا بد من معالجتها في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية وإخفاق السياسات الحالية في القضاء على المشكلة أو الحد منها، و يرجع ذالك إلى جهود المكافحة في مكافحة العرض دون خفض الطلب.

الإطار النظري

نتناول في هذا الإطار الجريمة المنظمة والمخدرات بين التشريع الدولي والداخلي، ونستعرض فيه التعريف بالقانون الدولي العام المعاصر للرقابة علي المخدرات وهو (مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الوحدات الأساسية للجماعة الدولية، وتحكم العلاقات المتبادلة فيها، ولئن كانت قواعد القانون الدولي العام هي التي تحكم وتنظم المجتمع الدولي وما يقوم في إطاره من علاقات بين أشخاصه القانونية، فإن قواعد القانون الداخلي ينصرف إلي تنظيم المجتمع الداخلي أو الوطني ووضع القواعد الخاصة التي تحكم العلاقات التي تنشأ في إطاره ويطبق في إقليم الدولة التي وضعته بينما تسري قواعد القانون الدولي علي المجتمع الدولي. (علاء الدين محمد أحمد شحاته، ١٩٩٩م).

ثم تناولنا أهم الاتفاقيات الدولية لمكافحه المخدرات، والتي اتفق عليها معظم دول العالم، وفي عام ١٩٦١م شهد ميلاد أول اتفاقية للمخدرات وسميت بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات وعدلت ببروتوكول عام ١٩٧٢م، وفي عام ١٩٧١م أبرمت اتفاقية المؤثرات العقلية بتاريخ ١١ فبراير عام ١٩٧١م. وعلى الرغم من هاتين الاتفاقيتين فقد ظلت مشكلة المخدرات تتفاقم حتى أُبرمت اتفاقية الأمم المتحدة عام ١٩٨٨م لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وعلى النطاق الإقليمي أبرمت الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عام ١٩٩٤م، وجاءت بأحكام متوافقة مع اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث وتسري أحكامها في نطاق الدول العربية. (قاسم أسعد الردفانى، ٢٠٠٩م).

ثم تناولنا العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الداخلي والتي تبدو علاقة التجاوب بينهما ظاهرة السياق في مبادئ القانون العامة التي أقرتها الدول المتحضرة وأصبحت أكثر وضوحاً من خلال الإحاله والاستقبال وموقف الدساتير الوطنية، ثم الطبيعة القانونية للعلاقة بين القانونين في مصر. (أحمد ابو الوفا، ١٩٩٦م).

ثم تناولنا في الإطار النظري، الجريمة المنظمة والمخدرات، التي اجتاحت كل دول العالم حتى أصبحت الجريمة المنظمة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، كجريمة عابرة للأوطان، الأمر الذي مكنها من ارتكاب بعض أنشطتها الإجرامية خارج حدود الدولة، لكي

يعبث بأمنها واستقرارها، وبذلت الأمم المتحدة جهوداً مضنية، لمحاربة هذا الخطر الجديد الذي يهدد المجتمع الدولي بأكمله، والواقع الحالي يؤكد زيادة حجم الاتجار غير المشروع بالمخدرات لارتباطه بالجريمة المنظمة، وهذا ما أكدته مختلف المؤتمرات والندوات التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن المخدرات، لذا لزم الأمر فهم الجريمة المنظمة والإحاطة بكافة جوانبها وذلك بتعريفها بقصد الوصول إلي تحديد الصفات الأساسية المميزة لها، بغية الوصول إلي معرفة خصائصها، لكي نتمكن من الوصول إلي أفضل الأساليب لمواجهتها. فتعددت التعريفات لهذه الجريمة فعرفتها الأمم المتحدة في (باليرمو) عام ٢٠٠٠م (بأنها تركزت عناصرها الأساسية على قيام جماعات إجرامية منظمة، بارتكاب جريمة خطيرة، من خلال عمل متضافر، ولها تشعبات في أكثر من بلد، بواسطة الترهيب والعنف والإفساد وغيرها من الوسائل، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر علي منفعة مالية أو مادية أو هدف غير مشروع). (سمير عبد الغنى، ٢٠٠٥م).

تناولنا في الإطار النظري التشكيلات العصابية والتي تحكمها التكتلات الاقتصادية والسياسية، وعالم الجريمة جزء من هذه التكتلات فازدادت سطوتها وخطورتها، على المجتمعات كافه ورغم أهمية هذا الموضوع، فقد أهمله الفقه الجنائي وتناساه حتى يمكننا أن نطلق عليه النسيان المدني ولعلنا بهذا نسلط الضوء علي هذه المنطقة في قانون العقوبات التي ظلت لسنوات دون رؤية واضحة ويحتل موضوع التشكيلات العصابية أهمية بالغه من الناحية النظرية والعلمية. (هدى حامد قشقوش، ٢٠٠٦م).

ثم استعرضنا ماهية المخدرات وأنواعها والمستحدث منها، وتعددت التعريفات، من أهمها تعريف، لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة بأنها كل مادة خام أو مستحضر يحتوي علي مواد منبهه أو مسكنه من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أو الصناعية أن تؤدي إلي حالة من التعود أو الإدمان عليها مما يضر بالفرد جسمياً ونفسياً وكذا المجتمع. (سمير عبد الغنى، ٢٠٠٩ م).

أنواع المخدرات عديدة، تم تصنيفها وفق عدة معايير، أهمها المعيار الدولي وتم تصنيفها إلي:

١. مواد مخدرة وتشمل المواد المدرجة علي الجداول الأربعة الملحقة بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات عام ١٩٦١م وبصيغتها المعدلة ببرتوكول عام ١٩٧٢م.

٢. مؤثرات عقلية وتشمل المواد المدرجة باتفاقية المؤثرات العقلية عام ١٩٧١م.
٣. السلائف الكيماوية وهي من المواد التي تستخدم في صنع المواد المخدرة وهي ليست مخدرة في حد ذاتها وهي مدرجه باتفاقية الاتجار غير المشروع عام ١٩٨٨م. (المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان، ٢٠٠٠م).

المخدرات المستحدثة:

الحشيش الصناعي وهي مواد مخلقه صناعية تحفز الجهاز العصبي وتم تصنيعها من الأعشاب الطبيعية وخلطها برزاز ومواد كيماوية وعندما يتم تعاطيها تعطي تأثير مشابه لتأثير الحشيش الطبيعي وسمي بالفودو. (Melaine Haiken،2012).

أما الحديث عن المخدرات الرقمية، والتي أشيع عنها مؤخراً وظهرت علي المواقع الالكترونية وقيل (بأنها تخدر العقل وتؤثر علي الجهاز العصبي المركزي وتعطي إحساساً ببعض التأثيرات التي تعطيها بعض المواد المخدرة)، فلم يثبت حتى الآن صحة ما أشيع حتى أنه في مؤتمر الرياض المنعقد في جامعه نايف للعلوم الأمنية بالرياض عام ٢٠١٦م حول المخدرات الرقمية وما أثير عنها، لم يتوصل المؤتمر إلي صحة تأثير هذه الذبذبات علي الجهاز العصبي المركزي، وإعطاء المستمع إحساس مشابه لتأثير المواد المخدرة وتوصل المؤتمر أنها إشاعه وليست حقيقة، بالرغم من محاولة بعض الدول مثل لبنان إثبات تأثير هذه الذبذبات لنفس تأثير المواد المخدرة علي الجهاز العصبي المركزي. (مؤتمر المخدرات الرقميه بجامعه نايف للعلوم الأمنيه، ٢٠١٦م، موقع العربيه نت، ٢٠١٤م).

تناولت الدراسة حجم انتشار ظاهرة المخدرات في مصر من خلال البيانات والإحصائيات الصادرة من وزارة الداخلية – الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، لأعداد المتهمين وعدد القضايا المضبوطة في جريمة المخدرات، وكذالك الكميات المضبوطة من المواد المخدرة ومتوسط الأسعار لكل من المواد المخدرة، وأحكام الإدانه وأحكام الحفظ والبراءة وذلك خلال عشرة سنوات من عام ٢٠٠٤م حتى عام ٢٠١٣م و أظهرت هذه البيانات والإحصائيات حجم انتشار هذه الظاهرة في المجتمع المصري مدي تأثيرها اقتصادياً واجتماعياً علي الفرد والمجتمع.

فإجمالي القضايا عام ٢٠٠٨م عدد (٢٠٢٧٦) قضية تم الحكم بالإدانة في عدد (٧٨٦٥) قضية وأحكام البراءة عدد (١٢٢١٢) والحفظ عدد (١٩٩) قضيه، ونظراً لعدم وجود بيانات للسنوات التالية حتى ٢٠١٣م بسبب أحداث ثوره يناير ٢٠١٠م لم نتمكن من الحصول على بيانات موثقه لأحكام الإدانه والحفظ والبراءة، حتى يمكن إضافتها بالدراسة. (تقارير وزارة الداخليه من ٢٠٠٤ م حتى ٢٠٠٨ م).

ثم تناولنا الانعكاسات الاقتصاديه في الإطار النظري، حيث جاءت بيانات الأمم المتحدة بأن صندوق النقد الدولي يُقدّر أن ما يقرب من ٥٠٠ بليون دولار تتداولها المنظمات الإجرامية من مكاسب غير مشروعه، وأن هذه التقديرات العالمية في المخدرات غدت أكثر مما تمثله التجارة العالمية في النفط سنوياً وتقدر الأموال المستمدة من المخدرات والجريمة المنظمة بصفه عامة، بحوالي ٥ % من الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت من عوامل تقويض الكيان الاقتصادي للدول، ففي الدول النامية ما بين ١٠% – ١٥ % من ميزانية الدول تنفق لمواجهة الجريمة المنظمة والمخدرات، علي حساب الموارد التي تمكن أن تخصص للتنمية وتحسين نوعية الحياة، والجدير بالذكر أنه لا توجد إحصائيات أو بيانات يعتمد عليها في تقدير تكلفة الجريمة في الوطن العربي. (تقرير الامم المتحده المعني بالمخدرات، ٢٠٠٩م).

من خلال إحصائيات وزارة الداخلية لعام ٢٠١٣م قدرت الكميات المضبوطة، وهي تمثل ١٠% من الكميات المتداولة في السوق المصري، وبحسابها حسب متوسط سعر المستهلك لتلك المواد وهو سعر استرشادي، بلغت قيمة التكلفة الإجمالية خلال عام ٢٠١٣م هو مبلغ اثني عشر مليار جنيه ومائتان ثلاثة وأربعون جنيه وتسعمائة وأربعة وسبعون ألف جنية ومائة وثماني وسبعون جنيهاً، وهذا ما يوضح التأثير السلبى على الاقتصاد القومي المصري، وذلك

بخلاف العقاقير المؤثرة علي الحالة النفسية والعصبية المدرجة علي الجدول رقم (٣) من قانون المخدرات وتكاليف المكافحة وتأثير المخدرات علي الإنتاج والصحة العامة وزيادة حالات الوفاة.. إلخ، وذلك لعدم وجود بيانات وإحصائيات توضح ذالك لحساب تكلفتها. (سيد محمدين، ٢٠٠٠م).

جاء بيان المركز القومى للتعبئة والإحصاء بأن الخسائر الاقتصادية على الاقتصاد المصري من جراء الاتجار غير المشروع بالمخدرات والتعاطي بلغ عام ٢٠١٤م حوالى ١٣,٨ مليار جنيه بزيادة عن عام ٢٠١٣م وهذا ما يتفق مع أهداف الدراسة ونتائجها أن هناك انعكاسات سلبيه اقتصاديه على المجتمع المصري. (تقرير المركز القومى للتعبئه والاحصاء، ٢٠١٤م).

الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع الدراسة: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية لأنها أنسب أنواع الدراسات الملائمة لطبيعة موضوع الدراسة.

منهج الدراسة: المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي من خلال استخدام المسح الاجتماعي بالعينة للمعنيين بتطبيق القانون وإنفاذه.

أدوات الدراسة: تعتمد الدراسة على الأدوات الآتية:

أ. **استمارة استبيان** لجمع البيانات والمعلومات الازمه وتحليلها من خلال المعنيين بتطبيق القانون وانفاذه وذالك للاجابه على تساؤلات الدراسه وتحقيق اهدافها، ويتناول الاستبيان ثلاثة أبعاد، هم:

- **البعد الأول:** التشريعى فى عدد (٣٥) خمس وثلاثون سؤال تناول محور الجوانب التشريعيه.
- **البعد الثانى:** الاقتصادى فى عدد (١٠) عشرة أسئله تناولت محور الجوانب الاقتصاديه.
- **البعد الثالث:** الاجتماعى فى عدد (٩) تسعة أسئله تناولت محور الجوانب الاجتماعيه.

ب. **المقابلات المقننه** مع القادة والمسئولين في الأجهزة المعنية بموضوع الدراسة لمعرفه الثغرات التشريعيه وكيفيه تعديلها وتطويرها لمواكبة التطور فى الجريمه المنظمه والمخدرات.

ج. **اختبار الصدق والثبات:** استخدم الباحث معادلة ألفا كرونباخ Alpha Cronbachs لاختبار ثبات الاستبيان، ومعامل ارتباط بيرسون لحساب صدق الاتساق الداخلى لأبعاد الاستبيان.

- **اختبار الثبات:** للتحقق من ثبات الاستبيان استخدم الباحث معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، لاختبار ثبات أبعاد الدراسة لجميع المتغيرات عدا البيانات الأولية. ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة.

جدول(١): ثبات العبارات لأبعاد الاستبيان (ن=٥٠)

أبعاد المقياس	عدد العبارات	قيمة ألفا
الجانب التشريعي	٣٥	٠,٨٦٣
الجانب الاقتصادى	٩	٠,٧٦٦
الجانب الاجتماعي	١٠	٠,٧٥٣

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات جميعها قيم مرتفعة حيث بلغت قيم معامل الثبات (٠,٨٦٣، ٠,٧٦٦. ٠,٧٥٣)، للجوانب التشريعيه والاقتصاديه والاجتماعيه، وكانت قيمة ألفا لإجمالي الاستبيان (٠,٧٩٤) وهي قيمة مرتفعة، وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبيان للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجه والوثوق به.

- **صدق الاتساق الداخلي للاستبيان:** تم حساب معامل ارتباط بيرسون لكل بعد من ابعاد الاستبيان بالدرجة الكلية والتي نتجت عن تطبيق الاستبيان على عينة مبدئية بلغ عدد أفرادها (٧٥) فرد من أفراد عينة الدراسة، وقام الباحث بحساب صدق الاتساق الداخلي ومعامل الارتباط المصحح كما هو مبين بالجدول التالى:-

جدول(٢): صدق الاتساق الداخلي

أبعاد الاستبيان		إجمالي	معامل الارتباط المصحح
الجانب التشريعى	معامل ارتباط بيرسون	٠,٨٨١(**)	٠,٩٤
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١	
الجانب الاقتصادى	معامل ارتباط بيرسون	٠,٦٢٤(**)	٠,٧٧
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١	
الجانب الاجتماعى	معامل ارتباط بيرسون	٠,٦١٥	٠,٧٥
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١	

من جدول صدق الاتساق الداخلي السابق للاستبيان، نجد أن معامل ارتباط أبعاد الاستبيان له دلالة معنوية عند مستوى معنوى (٠,٠٥)، للتأكيد على صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان وبلغت قيم معامل ارتباط بيرسون (٠,٨٨١، ٠,٦٢٤، ٠,٦١٥) للجوانب التشريعيه والاقتصاديه والاجتماعيه، وللمزيد من التحليل قام الباحث بحساب معامل الارتباط المصحح وكانت نسبيته على التوالى (٠,٩٤، ٠,٧٧، ٠,٧٥) وهي قيم تؤكد على صدق المقياس.

- **المعالجة الإحصائية:** تم تفريغ البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي المعروف وهو برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences وتم التحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي من خلال برنامج الحزم الإحصائية SPSS V. 20، وتعد هذه الخطوة – تفريغ البيانات– خطوة تمهيدية لتبويب البيانات، لإجراء الإحصاءات الوصفية للبيانات وجدولتها في صورة جداول تكرارية (التكرار والنسبة المئوية) لأسئلة استمارات الاستبيان.
- **المجال البشري:** تتكون عينة الدراسة من (٣٠٠) ثلاثمائة مفردة، (١٠٠) مائة مفردة لأعضاء الهيئة القضائية والنيابة العامة، و(١٠٠) مائة مفردة لضباط الشرطة المعنيين بمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون، و(١٠٠) مائة مفردة لموظفي الجمارك بالموانى والمطارات

أسباب اختيار العينة: تعتبر هذه العينة هي المنوط بها تطبيق وإنفاذ القانون في مجال مكافحة المخدرات، وانتماء الباحث إلى رجال مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية.

- **المجال الجغرافي:**

تم اختيار أغلب محافظات الجمهورية لتطبيق الاستبيان.

أسباب اختيار المجال الجغرافي: بالرغم من الصعوبة التي واجهه الباحث في تطبيق الاستمارة لأنها شملت أغلب محافظات الجمهورية إلا أنه رأى أن ذلك سوف يؤدي إلى نتائج أفضل للأسباب الآتية:

أ. لبيان أوجه القصور في التشريعات الحالية وعدم ملاءمتها للجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع للمخدرات وبيان أهم قواعد التطوير في التشريعات بين مختلف فئات عينة الدراسة في أغلب محافظات الجمهورية.

ب. ليشمل التطبيق عدداً كبيراً من المحافظات لبيان طبيعة مشكلة الدراسة وعما إذا كانت المشكلة تواجه نطاقًا معينًا من جمهورية مصر العربية أم المجتمع المصري كله.

ج. للوصول إلى نتائج أفضل تفيد الدراسة.

التحليل الاحصائى وتفسير النتائج والتوصيات

جدول(٣): توزيع عينة الدراسة طبقاً لوجود علاقة بين التجارة الغير مشروعة للمخدرات والجريمة المنتظمة

الاستجابة	القضاة والنيابة		موظفى الجمارك		رجال الشرطة		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	٩٨	٩٨,١	٩٢	٩٢,٥	٩٨	٩٨,١	٢٨٨	٩٦,٣
غير موافق	٠	٠,٠	٨	٧,٥	٢	١,٩	١٠	٣,١
محايد	٢	١,٩	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٢	٠,٦
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

توصلت الدراسة من خلال الجدول الاحصائى للبيانات الواردة بجدول رقم (٣) والمتعلق بمدى وجود علاقة بين التجارة غير المشروعة للمخدرات والجريمة المنظمة، حيث تحتل الموافقة على وجود علاقة بين التجارة الغير مشروعه للمخدرات والجريمة المنظمة من خلال

بيانات الجدول، أن آراء العينة التي تم التطبيق عليها وعددها (٣٠٠) مفرده أن نسبة (٩٣,٣%) من إجمالى عدد الموافقون على الرأي من العينة بعدد (٢٨٨) مفرده من إجمالى العينة وعددها (٣٠٠) مفرده جاءت في المرحلة الأولى، بأعلى النسب لأعضاء الهيئة القضائية والنيابة العامة بنسبة (٩٨,١%) ثم تليهم بنفس النسبة رجال الشرطة بنسبة (٩٨,١%) أيضاً، ثم جاءت بعدها موظفي الجمارك بنسبة (٩٢,٥%) بعدد (٩٢) مفرده، ثم عدم الموافقة على هذا الرأي بنسبة (٣,١%) من إجمالى مفردات العينة بعدد (١٠) مفرده، ثم احتلت الآراء المحايدة لذلك بنسبة (٦.%) بعدد (٢) مفرده من إجمالى عدد مفردات العينة ومما يدل ذلك على التأكيد، أن تجارة المخدرات غير المشروعة تعد جريمة من الجرائم المنظمة، والتي وافق عليها الغالبية العظمى من أفراد العينة لكونها تهدد أمن وسلامة المجتمعات.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة اكساكال بربايز عام ٢٠٠٢م بعنوان (الجريمة المنظمة والمخدرات) التي أظهرت في نتائجها بان هناك علاقة بين التجارة غير المشروعة للمخدرات والجريمة المنظمة، ولابد من تضافر الجهود الدولية للتعامل مع الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات.

كما اتفقت الاحصائيه السابقة مع أهداف دراسة ريان وكينيث جيمس بعنوان (الاستخبارات الجنائية في الاتحاد الاوربى– تقيم الكفاءة العملية للتعاون والتنسيق) عام ٢٠٠٦م أن الاتجار بالمخدرات شكل من أشكال الجريمة المنظمة.

جدول(٤): توزيع عينة الدراسة طبقا للتشريعات الدولية والمحلية الحالية تواكب التطور الملحوظ في الجريمة والمخدرات

الاستجابة	قضاة ونيابة		موظفى الجمارك		رجال الشرطة		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	١٤	١٥,١	٢٢	٢٢,٦	٤	٣,٧	٤٠	١٣,٨
غير موافق	٧٦	٧٣,٦	٦٤	٦٤,٢	٩٢	٩٢,٦	٢٣٢	٧٦,٩
محايد	١٠	١١,٣	١٤	١٣,٢	٤	٣,٧	٢٨	٩,٤
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

من البيانات الموضحة في الجدول رقم (٤) والمتعلقة بمواكبة التشريعات الدولية والمحلية للتطور الملحوظ للجريمة المنظمة والمخدرات، حيث احتلت المرتبة الأولى في عدم الموافقة بنسبة (٧٦,٩%) بعدد (٢٣٢) مفرده من اجمالى عدد العينة (٣٠٠) مفرده، حيث كانت النسبة الأعلى لرجال الشرطة بنسبة (٩٢,٦%) بعدد (٩٢) مفرده من عدد غير الموافقين، ثم تبعهم القضاة والنيابة العامة بنسبة (٧٣,٦%) بعدد (٧٦) مفرده، ثم جاء موظفي الجمارك بنسبة (٦٤,٢%) بعدد (٦٤) مفرده، بينما جاءت الموافقة بالمرحلة الثانية بنسبة (١٣,٨%) بعدد (٤٠) مفرده من إجمالى عدد العينة ككل، ثم جاءت الآراء المحايدة في المرحلة الثالثة بنسبة (٩,٤) وعدد (٢٨) مفرده من اجمالى عدد العينة ككل مما يدل ذلك على إجماع غالبية الآراء على عدم مواكبة التشريعات الدولية والمحلية لهذه الجرائم، ولابد من تطوير هذه التشريعات لمواكبه التطور في الجريمة المنظمة والمخدرات.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة اليزا نويل عام ٢٠١٣م بعنوان (الحرب الروسية لمكافحه الاتجار في المخدرات، التحديات في تطوير القانون وقدرات الإنفاذ)، حيث أوضحت الدراسة ضرورة التركيز على جهود المكافحة للاتجار غير المشروع بالمخدرات وتطوير القانون لمواجهه التحديات.

واتفقت أيضاً نتيجة الدراسة الحالية المبينة في الجدول السابق مع (الاجتماع رفيع المستوى في الدورة رقم (٥٧) للجنة المخدرات عام ٢٠٠٩م في فيينا بالنمسا) والذي أظهر في نتائجه وتوصياته، بحث الدول الأعضاء على إنشاء أُطر تشريعيه جديدة أو تعزيزها، وتحسين التعاون القضائي.

جدول(٥): توزيع عينة الدراسة طبقا للإجراءات الحالية لقضايا المخدرات

الاستجابة	قضاة ونيابة		موظفى الجمارك		رجال الشرطة		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	٨	٧,٥	١٤	١٥,٤	٦	٥,٦	٢٨	٩,٤
غير موافق	٩٠	٨٨,٧	٨٠	٨٠,٨	٨٨	٨٨,٨	٢٥٨	٨٦,٢
محايد	٢	٣,٨	٤	٣,٨	٦	٥,٦	١٢	٤,٤
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) والتي تتعلق بالإجراءات الجنائية الحالية لقضايا المخدرات تحقق السرعة في الأحكام لتحقيق الردع والحد من انتشار المخدرات حيث جاءت البيانات توضح عدم الموافقة على عدم وجود إجراءات من شأنها تحقق السرعة في البت في قضايا المخدرات بنسبة (٨٦,٢%) من إجمالى العينة بعدد (٢٥٨) مفرده من الاجمالى العام، حيث جاءت نسبة رجال الشرطة (٨٨,٨%) بعدد (٨٨) مفرده، ثم رجال القضاء والنيابة العامة بنسبة (٨٨,٧%) بعدد (٩٠) مفرده ثم موظفي الجمارك بنسبة (٨٠,٨%) من إجمالى عينة الغير موافقين بعدد (٨٠) مفرده، ثم احتلت بعدهم نسبة الموافقين بنسبه (٩,٤%) بعدد (٢٨) مفرده من إجمالى العينة، ثم أخيراً الآراء المحايدة بنسبة (٤,٤%) بعدد (١٢) مفرده من الاجمالى العام، مما يدل على أن قانون الإجراءات الحالي يتسم بالبطئ، ولا يحقق السرعة في البت في القضايا ولا يحقق الحد من انتشار المخدرات.

وتتفق نتيجة الجدول السابق مع دراسة اكساكال بربارين بعنوان (الجريمة المنظمة والمخدرات) عام ٢٠٠٢م، وكذا الاجتماع رفيع المستوى للجنة المخدرات في الدورة (٥٧) في فيينا، النمسا عام ٢٠٠٩م، والذي حث بتشجيع الدول الأعضاء بتحسين التعاون القضائي على الأصعده الوطنية والإقليميه والدولية، بغية تفكيك مجموعات الجريمة المنظمة الضالعة في الاتجار بالمخدرات واتخاذ التدابير اللازمة، لمنع مرتكبي هذه الجريمة من تحقيق أهدافها، وكذا حث الدول على اتخاذ التدابير اللازمة والأساليب والتي من أجلها إنفاذ القانون بما يتوافق مع تشريعاتها.

جدول(٦): توزيع عينة الدراسة طبقا لحاجه قانون الجمارك للتطوير لسد الثغرات

الاستجابة	قضاة ونيابة		موظفي الجمارك		رجال الشرطة		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	٩٦	٩٦,٢	٩٠	٨٨,٧	١٠٠	١٠٠	٢٨٦	٩٣,٧
غير موافق	٢	١,٩	٨	٧,٥	٠	٠,٠	١٠	٤,٤
محايد	٢	١,٩	٢	٣,٨	٠	٠,٠	٤	١,٩
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (٦) والمتعلق بحاجه قانون الجمارك للتطوير لمواكبة الأساليب المتطورة للجماعات المنظمة القائمة على الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسد

الثغرات أمامهم ومنعهم من تحقيق أهدافهم غير المشروعة عبر الحدود، حيث جاءت الآراء الموافقة على ذلك من اجمالى العينة في المقام الأول بنسبة (٩٣,٧) وبعدد (٢٨٦) مفرده من عدد العينة (٣٠٠) مفرده حيث جاءت النسبة الأعلى لرجال الشرطة بنسبة (١٠٠%) بعدد (١٠٠) مفرده من عدد (١٠٠) مفرده من الموافقين من عينه الشرطة، ثم القضاة والنيابة العامة بنسبة (٩٦,٢%) بعدد (٩٦) مفرده من عدد (١٠٠) مفرده من عدد الموافقين من هذه الفئة ثم يليهم موظفي الجمارك بنسبة (٨٨,٧%) بعدد (٩٠) مفرده من عدد (١٠٠) مفرده من الموافقين لهذه الفئة، وهذه دلاله احصائيه من خلال البيانات الاحصائيه للعاملين على المكافحة وتنفيذ القوانين الخاصة بقضايا المخدرات تؤكد على ضرورة تطوير مثل هذه التشريعات والتي تختص بالجمارك وإحكام السيطرة على الواردات والصادرات وتغليظ العقوبات الخاصة بهم.

جدول(٧): توزيع عينة الدراسة طبقا لتطوير التشريعات يساعد على استقرار الاقتصاد القومي

الاستجابة	قضاة ونيابة		موظفي الجمارك		رجال الشرطة		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	٩٦	٩٦,٢	٩٨	٩٨,١	٩٦	٩٦,٢	٢٩٠	٩٦,٨
غير موافق	٤	٣,٨	٠	٠,٠	٢	١,٩	٦	١,٩
محايد	٠	٠,٠	٢	١,٩	٢	١,٩	٤	١,٣
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

يوضح الجدول رقم (٧) والمتعلق بتطوير التشريعات يساعد على استقرار الاقتصاد القومي. حيث جاءت الموافقة لأفراد العينة بنسبة (٩٦,٨%) وبعدد (٢٩٠) مفرده من العدد ككل للعينة البالغة (٣٠٠) مفرده حيث جاءت الموافقة بنسبه عاليه. ثم جاءت عدم الموافقة بنسبه ضعيفة بلغت (١,٩%) بعدد (٦) مفرده من اجمالى العينة ككل. ثم الآراء المحايدة جاءت بنسبه (١,٣%) بعدد (٤) مفرده من الاجمالى العام للعينة وهذه دلاله احصائيه تؤكد على ضرورة التطوير الذي لابد أن يطرأ على التشريعات، والذي من شأنه الحفاظ على الاستقرار بشكل عام على الاقتصاد القومي.

نتائج الدراسة

من هنا توصلت الدراسة لعده نتائج هامة هي:

- أن هناك اتفاق من أفراد العينة بلغت نسبته ٩٣,٣% بوجود علاقة بين الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وهذه النتيجه تتفق مع دراسه اكساكال بربارين عام ٢٠٠٢م بعنوان الجريمه المنظمه والمخدرات أن نسبة ٧٦,٩% من مفردات العينة بأن هناك قصور في التشريعات الدولية والمحلية وأنها لا تواكب التطور الملحوظ في أداء الجماعات القائمة على الجريمة المنظمة. وتتفق هذه النتيجه مع دراسة اليزا نويل عام ٢٠١٣م بعنوان الحرب الروسيه لمكافحه الاتجار فى المخدرات، التحديات فى تطوير القانون وقدرات الانفاذ.
- أن غالبية عينة الدراسة اتفقت بنسبه ٨٢,٢%على أن قانون الإجراءات الحالي يحتاج إلى تطوير ليحقق السرعة في البت في القضايا ويحقق الردع للقائمين على الجريمة المنظمة ويحد من انتشارها. وهذه النتيجه تتفق مع الاجتماع رفيع المستوى للجنة المخدرات فى الدوره (٥٧) فى فيينا، النمسا ٢٠٠٩م.
- أن هناك اتفاق بنسبه ٩٣,٨% من عينة الدراسة بأن قانون الجمارك يحتاج إلى تطوير ليواكب التطور في الجريمة المنظمة والتجارة الحرة التي هي من أسباب تفاقم هذه الجريمة. (سيد محمدين، ٢٠٠٠م) .
- كما توصلت الدراسة إلى أن تطوير التشريعات يؤدي إلى استقرار الاقتصاد القومي في المجتمع وأثبتت الدلالة الإحصائية صحة ذلك بنسبه ٩٦,٩% من إجمالي عينة الدراسة. وهذه الدراسه تتفق مع (سيد أحمد محمدين، ٢٠٠٣م).

توصيات الدراسة

١. ضرورة التدخل التشريعي لإجراء التعديلات اللازمة في قانون المخدرات رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لمواكبة التطور في الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات ومتابعة المستجدات أول بأول ووضع القوانين اللازمة لها وتطوير كافة القوانين الخاصة مثل قانون الجمارك وقانون هيئة الاستثمار وقانون الصيادلة مع تفعيل قانون غسل الأموال وإزالة المعوقات التي تواجهه وكذا تطوير قانون الإجراءات الجنائية لسرعة البت في القضايا وتلافى القصور الذي يؤدي إلى الحفظ والبراءة.

٢. إنشاء جهاز إحصائي لمتابعة نشاط المخدرات في مصر وحصر تداول جميع العقاقير والجواهر المخدرة وأعداد المتعاطين فعلياً للوقوف على طبيعة المشكلة لوضع الحلول المناسبة لها تشريعياً وتنفيذياً.
٣. تدريب وتوعية القائمين على إنفاذ القانون بكيفية التطبيق السليم للقانون لتجنب أحكام الحفظ والبراءة.
٤. التعاون الدولي وإلزام الدول الأعضاء في الاتفاقية الدولية بتنفيذ موادها على الواقع، مع تعزيز التعاون الدولي في كافة مجالات المكافحة، وتفعيل المؤتمرات الدولية وخاصة دول الجوار، للوقوف على طبيعة المشكلة محاولة لوضع تشريعات متقاربة خاصة مع الدول المنتجة للمخدرات ودول العبور للحد منها، وكذا تنفيذ التوصيات التي تسفر عنها المؤتمرات والندوات.
٥. إنشاء محاكم مختصة للمخدرات، أو دوائر خاصة بمحاكم الجنايات لتداول قضايا المخدرات لتحقيق السرعة في البت فيها، لتحقيق الردع الكافي للقائمين على الجريمة المنظمة.

المراجع

جمال توفيق()٢٠١٣: الجريمة المنظمة وآليات مكافحتها، في ضوء المواثيق والاتفاقيات الدولية، التشريعات الوطنية، ط خاصة (القاهرة، مطابع الشرطة)، ص ٦.

سمير عبد الغني(٢٠٠٩): مبادئ مكافحة المخدرات، الإدمان والمكافحة، إستراتيجية المواجهة ط دار الكتب القانونية.

سمير عبد الغني(٢٠٠٩): مبادئ مكافحة المخدرات، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، القاهرة.

سيد أحمد محمدين(٢٠٠٣): بعنوان: منهج مقترح لمواجهة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطي الشباب للمخدرات، دراسة ميدانية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية.

صلاح الدين عامر(١٩٩٥): مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية

علاء الدين محمد أحمد شحاته(١٩٩٩): الإستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، دراسة تطبيقية مقارنة. رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، القاهرة

عمرو أحمد حسبو(٢٠٠٠): حماية الحريات في مواجهة نظم المعلومات، دار النهضة العربية، القاهرة

محمد قاسم أسعد(٢٠٠٩): دور الشرطة في مكافحة الجريمة المنظمة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية مبارك للأمن، القاهرة

Barrel، Frank (1999): Measuring performance in the organized rime Drug Enforcement task force program. University of Southern California, pro Quest UMI Dissertations publishing. 9987561.

Brownlie (IAN) (1998): Principles of public international law, Fifth Edition clarendan press, Oxford، pp. 31 – 56

Key, Wei Zhen (2008): Xiamen University (peoples republic of China), An initial Theory of status Crime in the law of great Britain and American and its introduction to China, Pro Quest, UMI, Dissertations publishing H 361799.

Rayn, Kemeth James (2006): Criminal intelligence in the European, union : Evaluating the process efficiencies of cooperation and Coordination, Washington University, pro Quest, UMI Dissertations publishing, 3223460 .

Sharer (I – A) (1994): Statrkes international law Butter wartls London, P.28.

A PROPOSED FRAMEWORK FOR THE DEVELOPMENT OF LEGISLATION ON ORGANIZED CRIME AND DRUGS AND ITS IMPLICATIONS FOR THE EGYPTIAN SOCIETY

[28]

Nail, E. E.[1]; Abd El-bast, F. W.[2] and Abd El-Aziz, M. A.
1) Faculty of Law, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

Organized crime and illicit drug trafficking have become a direct threat to the state system. They have weakened and destroyed economic and social institutions. Political and economic changes have contributed to the increase in transnational criminal organizations, especially in the context of economic globalization and great revolution in communications and transportation as well as practicing organized crime. Hence, the term transnational organized crime has been launched and has led to emergence of serious criminal organizations at the international level which rely on the system and strategy of alliances to dominate countries, making it one of the biggest challenges, whether developed or developing.

The aim of the study is to develop legislation related to organized crime and narcotics to limit its impact on the Egyptian society, by exposing the nature of the drug problem, defining the concept of legislation and organizing crime, identifying shortages in order to find out the most important modifications that can be added and identifying scientific vision round most important rules of modification in order to cut the spread of drugs, and their implications.

The study focused on subjects work at drugs' control. It consists of three hundred individuals divided as follows: (100) one hundred members of the judiciary and the Public Prosecution, and (100) one hundred police officers involved in law enforcement and combating

organized crime and drugs, and (100) one hundred members of customs and borders areas as in ports and airports. The study is based on the descriptive approach that is considered as one of the most appropriate scientific curricula for the nature of the study, its objectives and its inquiries. The study used social survey for the sample whom concerned with applying and enforcing the law through questionnaires and codified interviews, in order to obtain data that can be analyzed, interpreted and distributed to answer the questions of the study and achieve its objectives.